مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

استجابة البنك المركزي العراقي لمواجهة أزمة جائحة كورونا*

The Response to the Central Bank of Iraq to confront the Corona pandemic crisis

أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي
جامعةالكوفة / كلية الادارة والاقتصاد
abdulh.jalil@uokufa.edu.i

م.م هبه سعد عبد الجبار العزاوي
جامعةالكوفة / كلية الادارة والاقتصاد
hibasaad269@gmail.com

المستخلص

تم التطرق في هذا البحث الى تعريف البنك المركزي والية استخدام ادوات السياسة النقدية التقليدية او غير التقليدية كسياسة التيسير الكمي وكيفية استخدامها اثناء الازمات وتحديدا جائحة كورونا التي تعد ازمة صحية اثرت سلبا على الاقتصاد العراقي فضلا عن الازمة المزدوجة السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق نهاية عام 2019 وتوالت بعدها الازمة الوبائية في شهر شباط 2020 وكيفية اتباع اجراءات وقائية من قبل وزارة الصحة واجراءات احترازية من قبل البنك المركزي والحكومة للتقليل من حدة هذه الاثار السلبية واعادة تنشيط الاقتصاد والقطاعات المتدهورة بسبب الازمات التي مر بها العراق خلال مدة البحث والعمل على توفير بيئة استثمارية نشطة وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية فقط لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة .

الكلمات المفتاحية:- السياسة النقدية ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، جائحة كورونا ، الائتمان المصرفي للتسيسر الكمي ، الاستقلالية .

Abstract

In this research, the definition of the central bank and the mechanism for using traditional or non-traditional monetary policy tools, such as the quantitative easing policy, and how to use them during crises, specifically the Corona pandemic, which is a health crisis that negatively affected the Iraqi economy, as well as the dual political and economic crisis that Iraq went through at the end of 2019, were addressed. After that, the epidemiological crisis followed in February 2020, and how to follow preventive measures by the Ministry of Health And precautionary measures by the Central Bank and the government to reduce the severity of these negative effects and revitalize the economy and the deteriorating sectors due to the crises experienced by Iraq during the period of research and work to provide an active investment environment and not rely on oil revenues only for the purpose of achieving goals general economic.

- Key words : Monetary Policy, Exchange Rate, Interest Rate , Corona pandemic, Bank Credit, Quantitative Easing, Independence

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المقدمـــــة

اختلفت وتوالت الاثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا (كوفيد -19) بحسب إجراءات وسياسات مواجهتها في كل دولة وحسب وضع اقتصادها وهشاشته وتحديدا تأثر الدول النامية خلال مدة الجائحة ولاسيما الدول أحادية الجانب ، وبالنسبة للاقتصاد العراقي فان التأثير بدأ منذ بداية ظهور الجائحة بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي والذي يعد المصدر الريعي الاساسي في العراق وكذلك الاعتماد على الايرادات النفطية التي تأثرت بشكل كبير منذ الأيام الأولى لانتشار جائحة كورونا، وظل الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة مشكلات متمثلة بتزايد العجز المالي ، النمو الاقتصادي السالب، البطالة المرتفعة ، تزايد الانفاق وتحديدا الانفاق الصحي وتدهور اغلب القطاعات الاقتصادية فضلا عن القطاع المصرفي بسبب تزايد عدد الاصابات والوفيات وتاثير الحظر الشامل خلال مدة الجائحة ، وبسبب هذه الاوضاع ينبغي اتباع سياسة توسعية مع الانضباط المالي أي التوجه نحو تشجيع الاستثمار وتخفيض اسعار الفائدة وتحقيق الايرادات المتنوعة لمواجهة الصدمات.

اولا: مشكلة البحث study problem

وتتمثل مشكلة البحث بتساؤلين هما كيف واجه البنك المركزي العراقي الاثار السلبية التي سببتها جائحة كورونا في الاقتصاد العراقي ؟ ماهي الادوات التي من الممكن ان يستخدمها البنك المركزي في فترة الازمات؟

ثانيا:- اهمية البحث Research Importance

وتنطلق أهمية البحث في توضيح دور البنك المركزي العراقي من خلال توفير السيولة اللازمة للتمويل وتقليص العجز ومنح الائتمان اللازم لذلك من خلال المبادرات التي يمنحها البنك المركزي خلال الازمات واتباع سياسة توسعية لتحقيق الاهداف المرجوة.

ثالثا:- هدف البحث study objective

ويتمثل هدف البحث من خلال تتبع تطور مؤشرات السياسة النقدية في العراق وتحليلها خلال مدة جائحة كورونا وتوضيح الاليات والوسائل المتبعة من قبل البنك المركزي لتجاوز تداعيات الازمة الصحية الوبائية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

رابعا:- فرضية البحث Study hypothes

وتتمثل الفرضية بأنَّ للبنك المركزي ادواته التقليدية الكمية او النوعية التي يمكن استخدامها في الظروف الاعتيادية والطبيعية مما يحتم على البنك المركزي ابتكار ادوات جديدة غير تقليدية يمكن اتباعها في اوقات الازمات لاعادة تنشيط الاقتصاد مرة اخرى.

خامسا:- حدود البحث Research Limits

شمل البحث الاقتصاد العراقي خلال مدة جائحة كورونا والمتمثلة بعام 2020 و 2021 والنصف الاول من عام 2022

سادسا:- منهجية البحث Research Methodology

من اجل تحقيق أهداف البحث واثبات فرضيتة بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم ومن خلال تتبع تطور المؤشرات والبيانات الشهرية الخاصة بموضوع البحث في العراق خلال مدة جائحة كورونا

المطلب الاول : البنك المركزي العراقي : المهام والاستقلالية

اولا : مهام البنك المركزي العراقي Functions of the Central Bank of Iraq

يعرف البنك المركزي بانه مؤسسة تقوم بالنيابة عن الحكومة بممارسة الرقابة النهائية على سياسات البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ،أي بشكل خاص ادارة النظام النقدي طبقا لسياسة الحكومة والوظيفة الاساسية للبنك هي التحكم في عرض النقد في اقتصاد كل بلد (i). واتباع سياسة نقدية توسعية اوانكماشية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتعرف بانها السياسة التي تؤثر في المعروض النقدي وتوافر حجم الائتمان من خلال تغير الاحتياطيات المصرفية في الاقتصاد(ii). باشر البنك المركزي العراقي عملـه فـي1947/11/7 و برأس مال مقداره (5 مليون دينار عراقي) ، يقوم البنك بالمهام الاتية :-

1. مكافحة غسل الاموال ووضع القواعد المنظمه لعمل شركات الاقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة واي مؤسسات مالية غير مصرفية لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي والاشراف عليها.
2. يكون البنك المركزي العراقي سلطه اصدار كل من اللوائح التنفيذية بغية تنفيذ هذا القانون و القيام بمهامه و اصدار النظام الداخلي و الارشادات العامة و الخاصة بتنظيم البنك وادارته(iii) .
3. تنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في العراق، و إصدار وإدارة العملة العراقية، وخزن وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب ، و تحسين نظام مدفوعات فعالة ، وتنظيم القطاع المصرفي والاشراف عليه كما هو محدد في قانون البنوك، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة (iv)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ثانيـا :- استقلالية البنك المركزي العراقي The independence of the Central Bank of Iraq

بهدف منح البنك الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقديـة والقيام بوظائفه الاخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة فقد صدر قانونه الجديد رقم 56 لسنة 2004 والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني حيث ارتبط بمجلس النواب (v)، وتعني الاستقلالية أن البنك يكون مفوضا بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلا عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصا على إبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لاعضاء الحكومة والبرلمان (vi) وتتجلى استقلالية البنك المركزي العراقي بصورة واضحة في النواحي التاليـة :-

1. عدم قيامه باقراض الدولة ومؤسساتها او كفالتها لدى الغير، او شـراء ادوات الدين العام الحكومي ، الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية.
2. تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي ، اضافة الى التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ووفقا" للمعايير الدولية (vii).
3. يمثل البنك المركزي السلطة الوحيدة المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية بما يتلاءم والوضع الاقتصادي العام وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المنسجمة مع السياسات الاقتصادية الكلية (viii). واستخدام الادوات الكمية والنوعية بالاضافة لادوات السياسة النقدية الجديدة المتمثلة بالفائدة على احتياطيات البنوك والفائدة على ودائع البنوك لأكثر من يوم واحد و مزاد العملة (ix) .

كذلك اعتمدت السياسة النقدية اساليب توسعية تجاه السوق وتنشيطه برصيد اجمالي لكل التيسيرين(التيسير الكمي والتيسير الائتماني) الذي زاد على 45 ترليون دينار حتى نهاية عام 2020 وهي ارصدة ديون تمثل مديونية البنك المركزي على(السوق المصرفية والحكومة معا) (x) .

المطلب الثاني : فايروس كورونا المستجد (COVID-19) في العراق

اولا : الأزمة الصحية والموقف الوبائي في العراق

تكون الاقتصادات الهشة ذات الطبيعة الأحادية وخصوصاً الريعية أكثر عرضة لتأثر اقتصادها بسبب الأزمات حيث ظهر فايروس كورونا في الصين وأصاب الآلاف في إيران وايطاليا وغيرها من الدول، فأي أزمة تصيب الاقتصاد الصيني ستنعكس ارتدادات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي من خلال عدّة قنوات أبرزها التجارة والنفط انتشرت جائحة فايروس كورونا في العراق ابتداء من 24 شباط 2020 في مدينة النجف الاشرف، عندما فحصت عينة من طالب دين إيراني الجنسية وكانت النتيجة ايجابية لاصابته بفيروس كورونا لذلك فإن اول دخول للفيروس كان مصدره إيران بحسب الاصابات التي ظهرت بصورة رسمية ومسجلة لدى وزارة الصحة العراقية (xi)، حيث بلغ عدد الاصابات حتى نهاية كانون الاول/2020 مايقارب 598943 اصابة فيما بلغت الوفيات 12755 حالة وتماثل للشفاء مايقارب 528872 حالة أي 89.6% نسبة الشفاء ولم تزل الاعداد تتزايد حتى دخل البلد في الموجة الثانية من الجائحة ابتداءا من شباط /2020 حتى وصلت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الاصابات الاجمالية الى 1201352 اصابة (3% من السكان)في ما بلغت الوفيات16375 حالة اي(1.4 % مجموع الاصابات) وتماثل للشفاء 1116456شخصا فيما بلغ عدد الاشخاص الذين تلقوا اللقاح 594927 شخصا في نهاية ايار/2021(xii). وعند النظر لجدول (1) يمكن ملاحظة اعداد الاصابات كانت في شهر شباط مايقارب 13 حالة وبعدها اخذت الاصابات بالتزايد حتى شهر أيلول وبلغت 127113 حالة وهي اعلى موجة لعام 2020 ، وان سبب الزيادة في الاصابات يعود إلى التجمعات الكبيرة ، وعدم الالتزام بوسائل الوقاية كالتباعد الاجتماعي ولبس الكمامات، مما يؤدي لفقدان السيطرة لتصاعد عدد الإصابات ،وبعدها انخفضت الاصابات في شهر تشرين الاول/2020 وبلغت 112343 حالة واستمر الانخفاض التدريجي بشكل بسيط بحالات الاصابة بالفايروس حتى نهاية عام 2020 وبلغ عدد الاصابات 42742 حالة ، أما في عام 2021 فقد انخفضت في شهر كانون الثاني ووصل عدد الاصابات الى 24345 حالة بينما في شهر شباط/2021 فقد ارتفعت بشكل كبير ووصلت الى 75853 حالة ثم استمر الارتفاع بحالات الاصابة الى شهر نيسان وبلغت 214275 حالة مما ادى لقلق بالغ إزاء تدهور الوضع الصحي في العراق بسبب نقص البنية التحتية لاستيعاب عدد الاصابات وعدم تقديم الدعم الكافي للمستشفيات، مما أدى إلى نقص حاد في الاوكسجين ونقص في اختبارات PCR وكذلك الادوية الوقائية (xiii). ثم انخفضت حتى شهر حزيران وبلغ عددها مايقارب 144552 حالة وذلك بسبب تلقي العراق في 9/ أيار الشحنة الثانية من لقاح استرازينيكا ضد فيروس كورونا، وتتألف هذه الشحنة من 499,200 جرعة، وهو ما يرفع العدد الإجمالي للقاحات التي تلقتها وزارة الصحة إلى ما يقرب مليون لقاح تقريبا (xiv) ، ثم عاودت الاصابات بالارتفاع في شهر آب وبلغت مايقارب261551 حالة تقريبا ، اما في شهر ايلول فقد انخفضت حالات الاصابة الى 111553 حالة واستمر الانخفاض حتى نهاية عام 2021 ووصلت في شهر كانون الاول مايقارب 12568 حالة ، كما استلم العراق 336 ألف جرعة من لقاح أسترازينيكا (AstraZeneca) عبر مرفق كوفاكس، حيث وصل اللقاح في 25 آذار 2021 وتم تسلمه في مطار بغداد الدولي من قبل وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسف ، وهذه هي الحصة الأولى من اللقاحات إلى العراق(xv) ، أما بالنسبة لعدد الاصابات في عام 2022 فقد تزايد بشكل كبير جدا وبلغت في شهر كانون الثاني مايقارب 116841 حالة وذلك نتيجة لظهور متحور اوميكرون في نهاية عام 2021 مما ادى لزيادة عدد الاصابات بشكل كبير وبعدها وانخفض عدد الاصابات في شهر شباط/2022 الى 92211 حالة.

جدول (1) الموقف الوبائي الشهري لجائحة كورونا في العراق للمدة (2020 - النصف الاول 2022) / حالة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

التاريخ	حالات الاصابة المؤكدة	التاريخ	حالات الاصابة المؤكدة	التاريخ	حالات الاصابة المؤكدة
2020/2/29	13	2021/1/31	24345	2021/10/31	51498
2020/3/31	632	2021/2/28	75853	2021/11/30	25924
2020/4/30	1373	2021/3/31	155435	2021/12/31	12568
2020/5/31	4176	2021/2/28	75853	2022/1/31	116841
2020/6/30	40972	2021/3/31	155435	2022/2/28	92211
2020/7/31	74112	2021/4/30	214275	2022/3/31	15752
2020/8/31	109914	2021/5/31	136153	2022/4/30	5542
2020/9/30	127113	2021/6/30	144552	2022/5/31	3062
2020/10/31	112343	2021/7/31	238609	2022/6/30	20583
2020/11/30	79919	2021/8/31	261551		
2020/12/31	42742	2021/9/30	111553		

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقف الوبائي اليومي لوزارة الصحة ، دائرة الصحة العامة.

ثم عاود ارتفاع الاصابات الى 15752 في شهر آذار وبلغت في الاشهر نيسان و آيار و حزيران الى 5542 حالة و 3062 حالة و 20583 حالة، ويعزو الأطباء السرعة التي ينتشر بها المتحور الجديد إلى قدرته على تخطي بعض الدفاعات المناعية التي اكتسبها الأشخاص الذين تلقوا لقاحات [xvi] ، ومما تقدم خلاصة عام 2020 بلغت الفحوصات المختبرية (4547545 حالة) و حالات الشفاء (537841 حالة) وحالات الوفيات(12813 حالة) خلاصة عام 2021 بلغت الفحوصات المختبرية (16830481 حالة) و حالات الشفاء (2064970 حالة) وحالات الوفيات(24158 حالة)

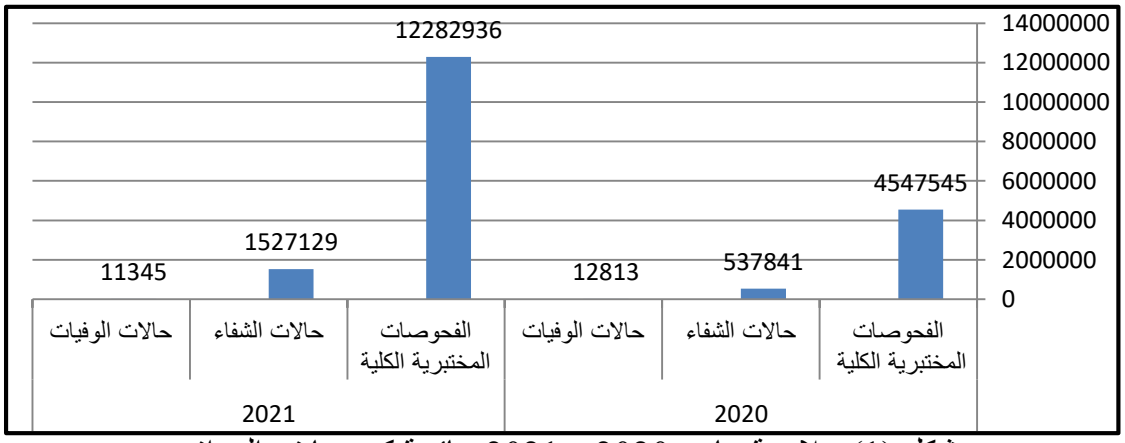

شكل (1) خلاصة عامي 2020 و 2021 جائحة كورونا في العراق
المصدر / الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1)

ثانيا : الاجراءات الصحية في العراق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

سادت التوقعات في عام 2020 باحتمال انهيار النظام الصحي تحت ضغط الانتشار غير المسيطر عليه، وقد اتخذت وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات تضمنت ما يأتي [xvii] :

1. إضافة أكثر (12) ألف سرير لمعالجة المصابين في بغداد وبقية المحافظات، حيث نجحت الوزارة خلال 2020 برفع عدد الأسرة من (45 -57) ألف سرير، وإضافة أكثر من (9000) جهاز تنفس اصطناعي ، وزيادة أعداد مختبرات تشخيص كورونا من (2-70) مختبراً، وزيادة أجهزة الـ (PCR) من (7-216) جهازاً، كما تم إضافة أكثر من (30) جهاز مفراس.
2. زيادة الطاقة التخزينية للأوكسجين من (292-1500) ألف لتر، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية والفحوصات المختبرية لمواجهة جائحة كورونا بنسبة (100%) ، وإكمال(60) مستشفى في مختلف المحافظات، وتأهيل وإعادة بناء (43) مستشفى، إضافة إلى إنشاء المراكز الصحية في عموم المحافظات لغاية عام 2021.
3. تنسيق الحكومة العراقية مع المؤسسات الرسمية لدعم جهد الوزارة لمواجهة جائحة كورونا، من خلال تخصيص مبلغ (100) مليون دولار لشراء اللقاحات(استرازنيكا وفايزر وسينوفارم)، و تخصيص مبلغ (100) مليون دولار أخرى لشراء الأجهزة والمعدات، وتنفيذ خطة التطعيم الوطنية الشاملة، بعد أن هيأت الوزارة أكثر من (50) مستشفى وأكثر من (600) مركز صحي في عموم العراق لتلقيح المواطنين، فضلاً عن تهيئة الأجهزة والمعدات والملاكات الطبية والصحية .

المطلب الثالث : تطور بعض المتغيرات النقدية خلال الجائحة في العراق

اولا: أسعار الفائدة في العراق خلال جائحة كورونا : فيما يخص تسهيلات الاقراض القائمة واصل البنك المركزي عمله بهذه الاداة بهدف منح الائتمان الى المصارف يمثل سعر سياسة البنك المركزي مايقارب (4%) خلال الاعوام 2020 و2021 و2022 ولم يتغير نحو الزيادة او الانخفاض ، وكذلك بلغ سعر الفائدة على الائتمان الاولي مايقارب (6%) ولم يتغير ايضا خلال فترة الجائحة،اما بالنسبة لسعر الفائدة على الائتمان الثانوي فقد بلغ مايقارب (7%) واخيرا بلغ سعر فائدة الملجأ الاخير للاقراض مايقارب (7.50%) خلال جائحة كورونا ولم يشهد اي تغيير أيضا، وقام البنك المركزي بتخفيض الفوائد على القروض الممنوحة ضمن مبادرة الترليون دينار لتنشيط وتحفيزة الاقتصاد ولمنح المشاريع الكبيرة مزايا تفضيلية بان جعل معدل الفائدة (1%) وتخفيض الفائدة للمصارف على القروض السكنية لتكون(2%) فضلا عن تعديل عمولة البنك المركزي للقروض السكنية لتكون(5 بالألف) بدلاً من(7 بالألف) ، نتيجة الظروف الطارئة التي مر العراق والمتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية وازمة جائحة كورونا،استمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة(سعر السياسة) البالغ 4% وتم ايقاف العمل بودائع الاستثمار لأجل(7،30) يوم بالدينار العراقي اعتبارا من 2020/6/14 وايقاف العمل بشهادات الايداع الاسلامية وبكافة الآجال(30 و91 و 182 و 364) يوما في 2020/7/12 ،وايقاف العمل باصدار حوالات البنك المركزي اعتبارا من 2020/6/10 وحتى اشعار آخر(xviii).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ثانيا:- اسعار الصرف خلال جائحة كورونا: تعرض العراق لأزمة مالية بسبب جائحة كورونا ادى الى تدهور أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، وحدوث عجز كبير في الموازنة العامة واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبمبالغ كبيرة الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى التفكير الجدّي بالاستجابة لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات ، وبذلك قرر البنك المركزي العراقي تعديل سعر صرف العملة الأجنبية الى 1450 دينار / دولار سعر شراء العملة الأجنبية من وزارة المالية ، والى 1460 دينار / دولار سعر بيع العملة الأجنبية للمصارف ، وتعديل الى 1470 دينار / دولار سعر بيع العملة الأجنبية للجمهور[xix]. وان هذا التغيير له جانب ايجابي يتمثل بانخفاض الاستيرادات وتحسن وضع ميزان المدفوعات وانخفاض البطالة وعودة المشاريع للعمل وله جانب سلبي بارتفاع الاسعار والتاثير على وضع الطبقات المتوسطة والفقيرة [xx]. وإن البنك المركزي من خلال إعتماده سعر الصرف الجديد(1450 دينار/ دولار) ، إستطاع المحافظة على قدرته في الدفاع عن هذا السعر، كما أدت هذه الخطوة إلى تعزيز قيمة إحتياطات العملة الأجنبية، مقابل الدينار العراقي، إذ كان رصيد الإحتياطات الأجنبية يُعادل 65.132 مليار دينار في تشرين الثاني/ 2020، ثم أصبح رصيد الإحتياطات الأجنبية المتوافرة يُعادل 80.286 مليار دينار في كانون الثاني/2021 [xxi]، أي إن تغيير سعر الصرف يؤدي الى إرتفاع حجم الدينار العراقي وزيادة حجم الصادرات و إنخفاض حجم الإستيراد بالمستقبل، بالاستعانة بجدول (2) كان سعر الصرف الرسمي في شهر كانون الثاني لعام2020 مايقارب (1182) دينار/ دولار واستمر على هذا المقدار حتى شهر تشرين الثاني/2020 اما في نهاية العام فقد ارتفع مقدار سعر الصرف الرسمي ووصل الى(1304) دينار/ دولار، اما في عام 2021 فقد ارتفع سعر الصرف الرسمي الى(1450) وبقى ثابتا على هذا المقدار حتى نهاية العام 2021 ، وكذلك لم يتغير مقدار سعر الصرف الرسمي في عام 2022 ، بسبب الحصول على نتائج ايجابية تم تحقيقها خلال المدة الماضية واصبحت الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي كافية لاستقرار سعر الصرف الحالي، فضلا عن تحقيق إيرادات نفطية، زادت عن 60 مليار دولار، خلال الأشهر الستة الأولى للعام الحالي 2022[xxii].اما بالنسبة لسعر الصرف الموازي فقد بلغ في شهر كانون الثاني لعام2020 مايقارب (1202) دينار/ دولار وانخفض في شهر شباط وبلغ(1149) دينار/ دولار وارتفع في شهر آذار واستمر بالارتفاع حتى شهر تموز وبلغ(1230) دينار/ دولار ثم عاود بالانخفاض والارتفاع التدريجي بشكل طفيف حتى شهر تشرين الثاني/2020 وبلغ(1249) دينار/ دولار اما في شهر كانون الاول فقد ارتفع مقدار سعر الصرف الموازي بشكل اكبر من سابقه ووصل الى(1351) دينار/ دولار، وفي عام 2021 بلغ مقدار سعر الصرف الموازي للاشهر الثلاث الاولى مايقارب (1461) دينار/ دولار، وبعدها اخذ بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا حتى شهر ايلول/2021 ووصل الى(1471) دينار/ دولار وبلغ في شهري تشرين الاول والثاني مايقارب(1481) دينار/ دولار ثم انخفض في نهاية العام ووصل الى (1477) دينار/ دولار، أما في بداية عام 2022 فقد ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1479) دينار/دولار ثم انخفض تدريجيا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

حتى شهر نيسان وبلغ مامقداره (1474) دينار/دولار وبلغ في شهري آيار وحزيران مايقارب(1481) دينار/ دولار .

جدول (2) سعر الصرف الرسمي وسعر صرف الموازي (دينار / دولار)

الاشهر	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الأشهر	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الاشهر	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
كانون 202/20	1182	1202	تشرين 2	1182	1249	أيلول	1450	1471
شباط	1182	1194	كانون 1	1304	1351	تشرين 1	1450	1481
آذار	1182	1199	كانون 202/2 1	1450	1461	تشرين 2	1450	1481
نيسان	1182	1226	شباط	1450	1461	كانون1	1450	1477
أيار	1182	1227	آذار	1450	1461	كانون2/ 2022	1450	1479
حزيران	1182	1243	نيسان	1450	1476	شباط	1450	1475
تموز	1182	1230	أيار	1450	1486	آذار	1450	1474
آب	1182	1223	حزيران	1450	1487	نيسان	1450	1474
أيلول	1182	1222	تموز	1450	1473	أيار	1450	1481
تشرين 1	1182	1241	آب	1450	1475	حزيران	1450	1481

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البنك المركزي العراقي للمدة (2020 - النصف الاول 2022)

ان خفض قيمة العملة الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي مقابل الدولار الأمريكي في 2020/12/19، يعد أول إجراء من هذا النوع منذ نصف عقد، وتزامن مع أزمة مالية خانقة تعصف بالبلاد نتيجة انهيار أسعار النفط في حينه، وبلغ سعر الصرف الذي حدده البنك المركزي 1450 دينارا للدولار الواحد بدلا من السعر السابق، هذا القرار اتخذ عندما كان سعر برميل النفط في الأسواق العالمية يتراوح بين 40 و50 دولارا، مقارنة بسعره اليوم الذي وصل لـأكثر من 90 دولارا، والشكل ادناه يوضح وضع سعر الصرف في العراق خلال جائحة كورونا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

شكل(2) سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق خلال المدة(2020 – والنصف الاول 2022) دينار/ دولار

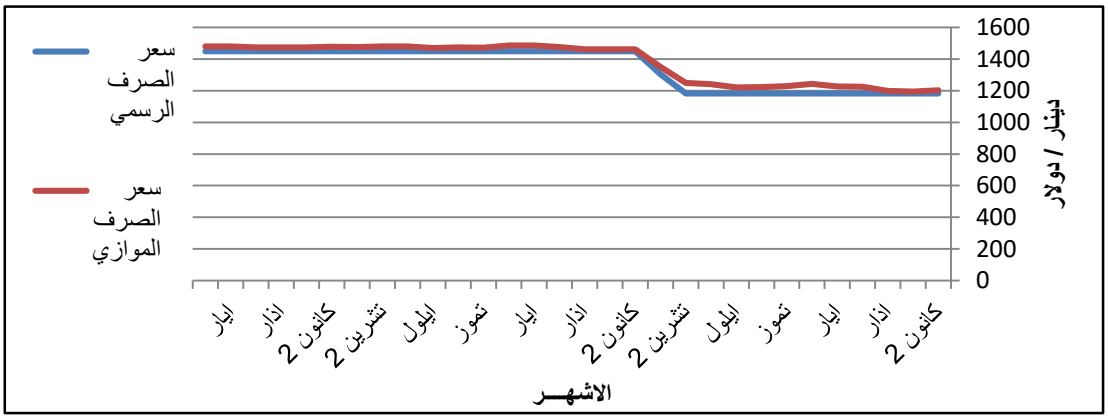

المصدر / الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول(2)

وكان مجلس الوزراء العراقي أقر في شهر تشرين الاول/2020 آليات جديدة للإصلاح الاقتصادي أطلق عليها اسم "الورقة البيضاء"، مقترحات من بينها تخفيض الرواتب الحكومية بنسب تتراوح من 12-25 %، ورفع الدعم الحكومي عن بعض القطاعات، وإيقاف تمويل صندوق التقاعد من الموازنة، وتخفيض الدعم الحكومي للشركات العامة، واستيفاء أجور الكهرباء وفق التسعيرة العالمية وزيادة أجور الكمارك والضرائب (xxiii).

ثالثا:- تطور الائتمان المصرفي خلال جائحة كورونا في العراق Bank Credit:

بلغ مقدار الائتمان المقدم من المصارف للقطاع العام والخاص(الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) ارتفاعا بنسبة 11.8% عام 2020 ليصل إلى(75,267) مليار دينار بعدما كان(67,321) مليار دينار في عام 2019 ليصل إلى(49,817) مليار دينار في عام 2020 بعد أن كان(42,051) مليار دينار عام 2019 وبمعدل18.5% لترتفع أهمية الائتمان النقدي النسبية إلى إجمالي الائتمان الكلي من 62.5% عام 2019 إلى 66.2% عام 2020 ، ويعود سبب الارتفاع في الائتمان المصرفي إلى ارتفاع معدلات نمو الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وللقطاع الخاص وللمؤسسات العامة بمعدل(0.7% و0.4% و0.5%) على التوالي خلال عام 2020، أما فيما يخص الائتمان التعهدي فقد ارتفع من 25,260 مليار دينار عام 2019 ليصل إلى مليار دينار عام 2020 وبمعدل نمو بلغ11% ، إذ سجل الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية و المقدم للقطاع الخاص ارتفاعا بمعدل نمو بنسبة 11.4% و0.3%على التوالي، وشهد الائتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة تراجعا بلغ (-2.7%)(xxiv) أما مقدار الائتمان المصرفي(الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) فقد سجل ارتفاعا بنسبة 7.1% عام 2021 ليصل إلى(80,615) مليار دينار ويعود سبب الارتفاع في الائتمان المصرفي إلى ارتفاع معدلات نمو الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وللمؤسسات العامة وللقطاع الخاص بمعدل(4.0% و56.3% و40%) على

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

التوالي خلال عام 2021، أما بالنسبة للائتمان التعهدي فقد ارتفع ليصل إلى 27,644 مليار دينار عام 2021 وبمعدل نمو بلغ8.6% ، إذ سجل الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية و المقدم للقطاع الخاص ارتفاعا بمعدل نمو بنسبة 9.3% و20%على التوالي، وشهد الائتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة تراجعا طفيفا بلغ(-0.4%) (xxv) ،أما في عام 2022 فقد ارتفع الائتمان المصرفي الى 81,423 مليار دينار وبلغ في شهر حزيران 89,532 مليار دينار وهو أعلى مقدار مقارنة بالنصف الاول من العام السابق

جدول (3) إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص من المصارف التجارية العراقية (مليار دينار)

الاشهـر	الائتمان النقدي (1)	الائتمان التعهدي (2)	الائتمان المصرفي (3)	1/3نسبة	2/3نسبة
كانون2/ 2020	42,269	25,301	67,571	62.6	37.4
شباط	42,661	24,789	67,451	63.2	36.8
آذار	42,126	23,947	66,074	63.8	36.2
نيسان	42,501	23,591	66,093	64.3	35.7
أيار	42,706	23,752	66,459	64.3	35.7
حزيران	43,734	23,152	66,887	65.4	34.6
تموز	46,739	23,141	69,880	66.9	33.1
آب	46,455	22,688	69,144	67.2	32.8
أيلول	47,299	22,651	69,951	67.6	32.4
تشرين1	47,530	22,378	69,909	68	32
تشرين 2	47,684	21,766	69,450	68.7	31.3
كانون 1	49,817	25,450	75,267	66.2	33.8
كانون 2/ 2021	49,438	26,571	76,010	65	35
شباط	49,995	27,283	77,278	64.7	35.3
آذار	49,843	27,207	77,051	64.7	35.3
نيسان	50,058	26,460	76,519	65.4	34.6
أيار	50,201	26,786	76,987	65.2	34.8
حزيران	50,685	26,618	77,304	65.6	34.4
تموز	51,484	26,448	77,933	66.1	33.9
آب	51,474	26,765	78,240	65.8	34.2
أيلول	52,539	27,292	79,831	65.8	34.2
تشرين1	52,206	27,041	79,247	65.9	34.1
تشرين 2	52,593	26,899	79,493	66.2	33.8
كانون 1	52,971	27,644	80,615	65.7	34.3
كانون 2/ 2022	52,575	28,848	81,423	64.6	35.4
شباط	52,382	29,497	81,879	64	36
آذار	52,703	32,092	84,796	62.2	37.8
نيسان	52,942	30,879	83,822	63.2	36.8
أيار	53,362	31,516	84,878	62.9	37.1
حزيران	56,331	33,201	89,532	62.9	37.1

المصدر / الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، بيانات شهرية للسنوات 2020 و2021 و2022.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

- العمود (3 و 4 و 5) تم استخراجها من قبل الباحثة .

و بدأ الانخفاض التدريجي للائتمان المصرفي في شهر شباط 67,451 مليار دينار ، وذلك بسبب جائحة كورونا والأزمة النفطية وتزايد الانفاق الصحي نتيجة لتزايد الإصابات والفحوصات لدى الافراد، وبعدها عاود الارتفاع في شهر آيار وبلغ 66,459 مليار دينار وكانت نسبة الائتمان النقدي 64.3% أما الائتمان التعهدي 35.7% فقد استمر الارتفاع حتى نهاية عام 2020 في شهر كانون الاول وسجل الائتمان المصرفي مايقارب 75,267 مليار دينار وبنسة للائتمان النقدي 66.2% والتعهدي 33.8% ، ويعود سبب ذلك الارتفاع في الائتمان المصرفي لتحسن الوضع الاقتصادي والصحي تدريجيا وارتفاع الائتمان النقدي على التعهدي، وفي بداية عام 2021 فقد ارتفع الائتمان المصرفي إلى 76,010 مليار دينار وبنسبة للائتمان النقدي 65% أما الائتمان التعهدي 35% ، وبدأ بالانخفاض الطفيف من شهر آذار وسجل 77,051 مليار دينار، وبعدها أخذ بالارتفاع في شهر حزيران وسجل 77,304 مليار دينار واستمرت الارتفاعات حتى نهاية عام 2021 وبمقدار80,615 مليار دينار ،وان نسبة الارتفاع للائتمان المصرفي لعام 2021 بلغت 7.1% ، ويعود سبب ارتفاع الائتمان المصرفي عام 2021 نتيجة لارتفاع الائتمان النقدي في عام 2021 إلى 52,971 مليار دينار في نهاية العام مقارنة بالعام السابق حيث بلغ الائتمان النقدي 49,817 مليار دينار، أما في عام 2022 فقد ارتفع الائتمان المصرفي الى81,423 مليار دينار عن الشهر الاخير من عام 2020 وسجلت فيه نسبة الائتمان النقدي 64.6% أما الائتمان التعهدي فقد بلغت 35.4% من إجمالي الائتمان المصرفي ، واستمر بالارتفاع حتى شهر آذار وسجل 84,796 مليار دينار ثم انخفض قليلا في شهر نيسان وسجل 83,822 مليار دينار وعاود الارتفاع بشكل متزايد حتى النصف الاول عام 2022 وبلغ في شهر حزيران 89,532 مليار دينار وهو اعلى مقدار مقارنة بالنصف الاول من عامي 2020 و 2021 لنفس الشهر، وبلغت نسبة الائتمان النقدي والتعهدي من الائتمان المصرفي مايقارب 62.9% و37.1% على التوالي

شكل(3) تطور الائتمان المصرفي في العراق خلال المدة (2020– النصف الاول 2022)/مليار دينار

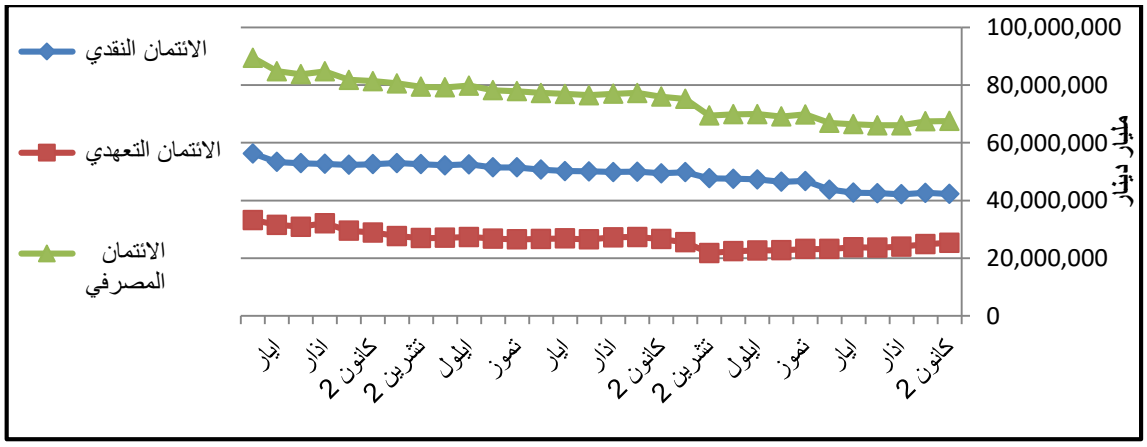

المصدر / الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (3).

رابعا :- اللجوء للادوات غير التقليدية للسياسة النقدية خلال الجائحة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

وتتضمن الادوات غير التقليدية كل من(التيسير الكمي ،التيسير الائتماني، سعر الفائدة السلبي) فالدول المتقدمة صناعيا كالولايات المتحدة واليابان استخدمت سعر الفائدة السلبي و التوجه المستقبلي اما الدول النامية الريعية استخدمت التيسير الكمي لان البنوك المركزية في الدول النامية تحاول عدم الاقتراب من سعر الفائدة كي لايكون مزيج من ادوات السياسة النقدية التقليدية [xxvi].

وتعرف سياسة التيسير الكمي على انها سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها بعض البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد المحلي . حيث يقوم البنك المركزي بطباعة مبلغ من الاموال التي سيتم استخدامها لشراء السندات الحكومية او الاصول المالية لزيادة السيولة النقدية، وارتفاع الاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي ، وارتفاع اسعار الاصول المالية التي تم شراؤها مما يقلل من حجمها وهذا الاجراء يجعل البنوك تخفض سعرالفائدة وهذا بدورة يزيد من الاقتراض وتنشيط الاقتصاد وانتعاشه، ويتم اللجوء لهذه السياسة عندما تعجز الطرق التقليدية في التحكم بالمعروض النقدي (عندما تكون الفائدة المصرفية او معدل الخصم والفائدة بين البنوك عند الصفر او قريبا منه) [xxvii]

استخدم العراق اداة التيسير الكمي في عام 2015 بسبب الوضع المالي الصعب الذي حدث في حزيران عام 2014 ومابعده لذلك لجأ البنك المركزي لاستخدام هذه الاداة غير التقليدية بسبب عجز الادوات التقليدية لمعالجة الركود الاقتصادي في العراق، حيث منح البنك المركزي التيسير الكمي بمقدر(12.7714) مليار دينار في عام 2015 ، وفي عام 2016 (17.0167) مليار دينار، اما في عام 2018 بلغ مقداره (22.9241) مليار دينار، وفي عام 2019 انخفض مقدار التيسير الكمي وبلغ (18.4410) مليار دينار ، وتعود نتيجة التذبذب في منح مبالغ التيسير الكمي الى توفير السيولة الكافية في السوق وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أدى ذلك لتحسن الوضع الاقتصادي بدءا من عام 2017 وحتى بداية عام 2020 [xxviii]، وانخفض قليلا في عام 2021 مما سببته الازمتين الصحية المتمثلة بجائحة كورونا وازمة انخفاض اسعار النفط ، وكذلك لعدم اقرار الموازنة عام 2020 حيث قام البنك المركزي العراقي بمنح التيسير الكمي للسيطرة على وضع الاقتصاد بسبب الجائحة والازمة الاقتصادية والتخفيف من حدة الركود الاقتصادي بلغ مقدار التيسير الكمي عامي 2020 و 2021 مايقارب(17.9832) مليار دينار و (18.5324) مليار دينار على التوالي .

شكل(4) تطور التيسير الكمي في العراق خلال المدة(2018–2021)/مليار دينار

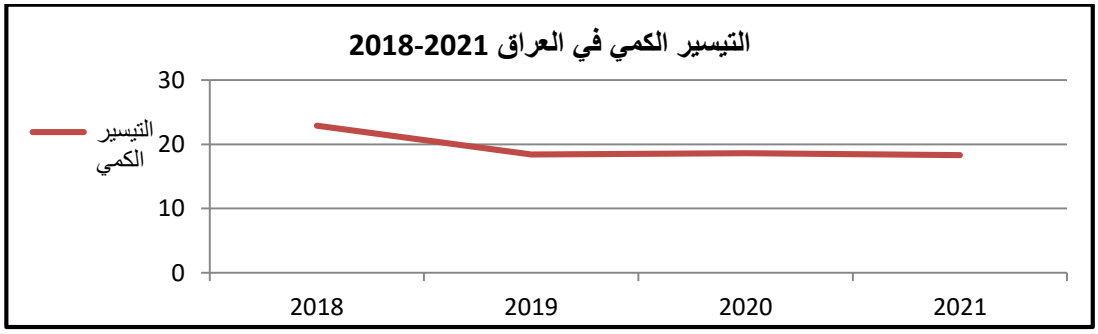

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المصدر / الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على الشرح اعلاه.

المطلب الرابع: الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي والحكومة العراقية خلال جائحة كورونا

اولا:- اجراءات البنك المركزي خلال جائحة كورونا : وبسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، قام البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية على العمل بمجموعة من الاجراءات السريعة والتي لها دور كبير في أن تخفف الصدمة على الاستقرار المالي، بالاضافة إلى تحسن أسعار النفط العالمية اثناء عام 2021 التي انعكست بصورة ايجابية على الاقتصاد العراقي ، حيث توزعت تلك الاجراءات أثناء الازمة بالشكل الاتي:-

1- **اجراءات على شكل تعليمات وضوابط** (كتأجيل سداد الاقساط وغرامات الائتمان المتعثر وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتوفير السيولة للمصارف)، فضلا عن اجراءات لدعم القطاعات الاقتصاديةعن طريق زيادة المبالغ الممنوحة للمصارف (الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الاسكان) التي اطلقها البنك المركزي العراقي اذ بلغت لعام 2021حوالي(2609) مليار دينار عراقي من إجمالي المبالغ الممنوحة البالغة (4679.7)مليار دينار عراقي والتي أدت لتعافي وتماسك الاقتصاد العراقي من جديد و خلق قطاع مالي ونقدي قوي ومستقر من خلال تبني مبادرة لتمكين الاقتصاد الرقمي وزيادة الشمول المالي[xxix].

2- **الاجراءات المتبعة في التنمية الإقتصادية** : توقف بعض الاعمال وتحديدا النصف الاول من بداية عام 2020 بسبب جائحة كورونا وهذا ساهم في تفاقم الازمة المالية للعراق ، أما بالنسبة للاجراءات والتي تتمثل بخصم حوالات خزينة بما يقرب(26.4) ترليون دينار خلال عام 2020 ، لسد عجز الموازنة الناجم عن انخفاض أسعار النفط، بسبب تأثيرات الجائحة وتبعاتها، فضلا عن تخفيض قيمة الدينار العراقي لأجل تحفيز الانتاج المحلي وزيادة تنافسية البضائع العراقية ، واجراءات تتمثل بتأسيس صندوق لتمويل وزارة الصحة لمواجهة جائحة كورونا أودع فيه البنك المركزي العراقي (30) مليار دينار، فضلا عن تبرعات كثير من المصارف والمؤسسات وصلت إلى ما يقرب(17.34) مليار دينار [xxx].

3- **في إطار سعي البنك المركزي إلى تحقيق أهدافه الأساسية** : قام البنك المركزي بإجراءات عدة كإرتفاع الحسابات المصرفية المفتوحة من 1361034 حساباً في العام 2017 إلى 7233356 حساباً للفصل الثاني في العام 2021 ، وإرتفاع نقاط البيع POS من 918 نقطة إلى 7543 نقطة ، فضلا عن إرتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي ATM من 656 جهازاً إلى 1544 جهازا لنفس المدة ذاتها، وإرتفاع البطاقات الإلكترونية من 6377305 بطاقة في العام 2017 إلى 10664731 بطاقة للفصل الثاني في العام 2021، وإرتفاع عدد المحافظ الإلكترونية من 222442 محفظة عام 2017 إلى 1718598 محفظة للفصل الثاني عام2021[xxxi].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

4- مبادرات البنك المركزي : استمر البنك عام 2020 من خلال مبادرته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العراقية لتحفيز عملية التنمية وانشاء مشاريع جديدة، وتتكون المبادرة من جزأين وكالاتي:

أ- مبادرة (1 تريليون دينار عراقي) : ان الغرض من هذه المبادرة هي تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمستهدفون بالتمويل هم جميع فئات قطاع الاعمال،التجارة، الصناعة، الفنادق، المطاعم، المراكز التجارية، الورش بمختلف انواعها، والشركات الصغيرة والمتوسطة [xxxii]، وبسبب التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا وما سببته من ركود اقتصادي على الاقتصاد العراقي وانخفاض إيرادات النفط، اتخذ البنك المركزي قام البنك المركزي بتعزيز سيولة المشروعات القائمة التي تم تمويلها من مبادرة الـ(1 ترليون) بمبلغ(5 مليون دينار) بضمانات المشروع ذاته وبعمولة ادارية وبدون فائدة وجه البنك المركزي المصارف والشركات الضامنة و تخفيض الفائدة من (4.8%) الى (3.5%) للمقترضين ضمن شريحة(1– 20) مليون دينار، وتخفيض فائدة القروض المصرفية من شريحة(21 مليون – 1 مليار) من (6.3%) الى (4%) وفي 3/ آذار/2021 قرر البنك المركزي ضمن هذه المبادرة بتخفيض اسعار الفائدة للمشاريع الكبيرة من 2% الى 1%، تخفيض الفائدة للمصارف على القروض السكنية من 4% الى 2% ، تعديل عمولة البنك المركزي للقروض السكنية من 7 بالالف الى 5 بالالف [xxxiii] ، بلغ اجمالي التمويل للقطاع الزراعي ما مقداره(7545) مليار دينار، في حين نجد ان اجمالي التمويل للقطاع الصناعي بلغ ما مقداره(49329) مليار دينار، اذ ارتفع حجم التمويل الصناعي من (11.3)مليار دينار في عام 2019 إلى (30029) مليار دينار في عام 2020 ،اما اجمالي التمويل للقطاع التجاري بلغ ما مقداره (121702) مليار دينار، فقد ارتفع حجمه من(33.6)مليار دينار إلى(44402) مليار دينار في عام 2020 ، كما بلغ اجمالي التمويل لقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية ما مقداره(97084) مليار دينار، وارتفع حجم التمويل الخدمي الى (60984) مليار دينار في عام 2020 مقارنة بـ(18) مليار دينار عام 2019، اما تمويل القطاع السكني بلغ ما مقدارة (46818) مليار دينار، حيث ارتفع حجمه من(0.05) مليار دينار في عام 2019 إلى (46818) مليار دينار في عام 2020 ، **ومما تقـدم** بلغ مجموع مبالغ القروض الممنوحة في مبادرة الواحد ترليون منذ 2015 لغاية 2020 ما مقداره(322478) مليار دينارعراقي، وبلغ التمويل من هذه المبادرة لعام 2020 والبالغ(184328) مليار دينار مقارنة بالاعوام السابقة لاعادة تنشيط الاقتصاد وانتعاشه نتيجة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط والايرادات النفطية.

ب- مبادرة (5 تريليون دينار عراقي) (xxxiv): منحت هذه المبادرة لتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة و تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، منح خلال تخصيص المبالغ للمصرف الصناعي والزراعي حيث سجل المبلغ المخصص لكل منهما من المبادرة ما نسبته 30.3% اي بقيمة تبلغ (1666) مليار دينار، وبفائدة 4% ومدة سداد(10) سنوات للمصرف الصناعي ومدة سداد(5) سنوات للمصرف الزراعي، اما المصرف العقاري بلغ المبلغ المخصص ما نسبته(15.2%) من المجموع الكلي من المبالغ المخصصة و بقيمة تبلغ (834) مليار دينار، وبفائدة مقدارها (3%)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ومدة سداد (10) سنوات، وبلغ المبلغ المخصص لصندوق الاسكان ما نسبته (24.3%) اي بقيمة تبلغ (1334) مليار دينار وبفائدة (2%) ولمدة (10) سنوات، **ومما تقدم يتضح** بان المبلغ الممنوح للمصارف من 2016 لغاية 2020(الصناعي ، الزراعي ، العقاري ، صندوق الاسكان) بلغ ما مقداره(114.2) و(53.2) و(700) و(1209) مليار دينار على التوالي ويلاحظ ارتفاع المبلغ الممنوح للقطاع الصناعي عام 2020 والبالغ (17.5) مليار دينار عن العام السابق وكذلك ارتفاع المبلغ الخاص بالقطاع العقاري الى 35 مليار دينار وصندوق الاسكان الى 200 مليار دينار عن عام 2019 ، وسبب الارتفاع يعود لمبادرة البنك المركزي العراقي بهدف تنشيط القطاع السكني وتذليل الصعوبات وإزاحة العوائق والتخلص من ازمة السكن التي يعاني منها الافراد والمساهمة في تطوير البنى التحتية وتحديدا ماعاناه الاقتصاد من صعوبات بسبب أزمة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وبذلك بلغ المجموع الكلي للقروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة حتى نهاية عام 2020 ما مقداره (2076.4) مليار دينار، ومجموع المخصص والمتبقي (5500) و(3,423.6) مليار دينار على التوالي. تساهم هذه المبادرة في انعاش الإقتصاد العراقي خلال الفترة المقبلة وتشجع الإستثمار المحلي، من خلال إستثمار الخبرات التجارية في شتى المجالات والتي ستسهم في حركة السوق المحلية وتحريك عجلة الإقتصاد وتشغيل الأيادي العاملة وتمويل المشاريع الإقتصادية والتجارية والزراعية والسياحية [xxxv]. وجهت جائحة كورونا ضربة شديدة للاقتصاد العالمي ليكشف الواقع ان الاقتصاد هش بالفعل، فضلا عن زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة 9.1% ، وحوالي (365)مليون طفل قابلة للزيادة كانوا يعيشون الفقر قبل كورونا، وهناك توقعات بزيادة اعداد المحتاجين الى مساعدات إنسانية الى(235) مليون شخص أي زيادة بنسبة 40%عن 2020 ،في حين بلغت الخسائر الوظيفية خلال عام 2020 حوالي 1.7 مليون وظيفة الامر الذي ادى الى زيادة البطالة بنسبة 1.2 %بالتالي أدى ذلك الى دفع حوالي 8.3 مليون شخص الى خط الفقر ، مما تطلب سياسة داعمة تتمثل بدعم الاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لفتح باب التنافس والتوسع واستقطاب الايدي العاملة، فضلا عن مبدأ التنافس المهني عن طريق توفير دورات وورش تدريبية لبناء القدرات البشرية والتي تعتبر الاساس لعملية التنمية [xxxvi].

ثانيا:- الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة العراقية لمواجهة جائحة كورونا : عانى العراق في عام 2020 من أزمة ثلاثية مركبة تتمثل بالأزمة السياسية وأزمة كورونا وأزمة انخفاض أسعار النفط [xxxvii]، تم تشكيل خلية الازمة لمواجهة الجائحة و كان اول قرار لها هو ايقاف حركة التبادل التجاري منتصف شهر آذار وغلق خمسة منافذ برية مع إيران بشكل تام، ومن ثم حظر دخول الوافدين من 11 دولة وحظر سفر العراقيين باستثناء الوفود الرسمية والهيأت الدبلوماسية، ومن ثم قرار آخر بغلق أماكن التجمعات العامة كالمجمعات التجارية، دور العبادة، المطاعم، المسابح وغيرها، وتقليص عدد العاملين في المؤسسات الحكومية إلى النصف، باستثناء الاجهزة الامنية والصحية والخدمية [xxxviii]، حيث قامت الحكومة بالتخفيف من قيود الحظر في 21 نيسان وسمحت بتجوال السكان خلال ساعات النهار عدا يومي الجمعة والسبت كان فيهما الحظر شاملا، وتم اعادة فرض الحظر الشامل في عطلة عيد الفطر لمدة 15 يوم وعيد الاضحى المبارك لمدة 10 أيام للحد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

من التجمعات وبعدها تم تخفيف الحظر جزئيا في منتصف آب من الساعة 10 ليلا حتى الساعة 5 فجرا وبعدها اعادة فتح المنافذ البرية وحركة التنقل والتبادل التجاري [xxxix]، وقامت الحكومة بدعم الفئات المتضررة ابتداء من 8 آيار 2020 قدمت الحكومة منحة مالية 30000 دينار لحوالي 11.6 مليون شخص، وفي 15 نيسان سمحت الحكومة بتاخير المزارعين من الذين يستاجرون اراض حكومية دفع ديونهم للحكومة، وبتاريخ 22 نيسان اطلقت الحكومة برنامجا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ، كما سمحت الحكومة بعودة جزئية للاسواق والمؤسسات العامة بنسبة 25%، وينبغي للحكومة أن تعمل على ضمان تدفق السلع الاساسية الى السوق ، من خلال سياساتها لتجاوز التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا [xl]

الاستنتاجـــات

1- يستخدم البنك المركزي ادوات السياسة النقدية التقليدية لكبح جماح التضخم في الظروف الطبيعية أما في اوقات الازمات فانه يلجا للادوات غير التقليدية كأداة التيسير الكمي حيث منح البنك المركزي التيسير الكمي في عام 2020 بلغ (17.9832) مليار دينار وعام 2021 سجل (18.5324) مليار دينار وتعود نتيجة التذبذب في منح مبالغ التيسير الكمي الى توفير السيولة الكافية في السوق وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأدى ذلك لتحسن الاقتصاد تدريجيا لتلافي اوضاع كورونا .

2- تعزيز الانفاق على الخدمات الصحية للحد من انتشار الفايروس كزيادة انتاج الاوكسجين والكمامات في بداية الازمة فضلا عن زيادة عدد الاسرة من(45 الى57) ألف سرير، وعدد اجهزة التنفس الاصطناعي من (700 الى 10 ألف جهاز) وزيادة عدد المختبرات الى 70 مختبر، وزيادة اجهزة PRC الى 216 جهاز .

3-ارتفاع اجمالي التمويل من مبادرة(1 تريليون) لدعم المشاريع الصغيرة لعام 2020 والبالغ(184328) مليار دينار وكان نصيب القطاع الزراعي والصناعي، التجاري ، الخدمات والقطاع السكني(2.145) و(30.029) و(44.402) و(60.984) و(46.768) مليار دينار مقارنة بالاعوام السابقة لاعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وانتعاشه والتخفيف من حدة البطالة والفقر نتيجة الازمة الصحية والازمة الاقتصادية

4- ارتفاع المبلغ الممنوح من مبادرة (5 تريليون) من قبل البنك المركزي لدعم المشاريع المتوسطة والكبيرة عام 2020 والبالغ (17.5) و(35) و(200) مليار دينار للقطاع الصناعي والقطاع العقاري وصندوق الاسكان عن عام 2019 ، وسبب الارتفاع يعود لتنشيط القطاع السكني وتذليل الصعوبات وإزاحة العوائق وتحديدا ماعاناه الاقتصاد من صعوبات بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط .

5- أن عملية تخفيض قيمة العملة المحلية وإن كان الغرض منها هو تمويل الموازنة العامة هو من أجل التخفيف من الصدمة السالبة للقطاع النفطي ومواجهة الازمة الصحية، هذه العملية تعادل في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

جزء منها سياسة التيسير الكمي، لان كلا منها تؤدي إلى التضخم، وكلاهما يقوم بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل.

التوصيـــات

1- يفضل استخدام الادوات التقليدية وغير التقليدية جنبا الى جنب لتجنب الازمات والصدمات المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد.

2- انشاء صناديق تمويلية وحسابات خاصة لهذا الغرض عن طريق مساهمة البنوك التجارية وتخفيض اسعار الفائدة لتوفير السيولة اللازمة والتوسع في الاستثمار وزيادة الايرادات وتنوعها لتلافي اي ازمات مفاجئة.

3- التنويع بمصادر الايرادات وعدم الاعتماد على مصدر ايرادي ريعي واحد لمواجهة اي صدمات خارجية

4-إعادة النظر في السياسات الصحية ولا يعني فقط بناء مستشفيات أو مراكز طبية جديدة، بل تحقيق قدر معين من احتياطي المواد الطبية (كعدد غرف العناية المركزة، وعدد الأسّرة بالنسبة لإجمالي السكان، وعدد الكمامات الطبية، وغيرها) فضلا عن توفير التامين الصحي لمواجهة الاوبئة .

المصـــــادر

1-عبد المنعم السيد علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،الجزء الثاني ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،1984، ص 167.

2- David C . Colander ,Macroeconomics, McGraw – Hill/ Irwin , 6th ed, 2006, p 312

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

3- وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، ص 2 .

4- موقع البنك المركزي العراقي ، مهام البنك المركزي ، https//:www.cbi.iq /page/40

5- فلاح حسن ثويني ، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسات الاقتصادية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة 7، العدد21، 2009 ، ص3 .

6- عبد الحسين جليل الغالبي ، سوسن كريم هودان الجبوري، اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 14، العدد 3 ، 2017 ، ص 435 -437

7- وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية ، مصدر سابق ،ص8.

8- حيدر حسين آل طعمة ، البنك المركزي العراقي :ارهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية ، متوفر على الموقع التالي

https://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy.

9- Philip Arestis & others , The New Monetary Policy Implications and Relevance , Edward Elgar Publishing Limited,1st, edition, 2006 , p 111 .

10- مظهر محمد صالح ،استقلالية البنك المركزي والاستقرار السعري بين التكييف النقدي والتكييف المالي، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،30 حزيران 2021، ص6.

11- حيدر صالح جفات الشافعي، موسى نعمة مزهر ،جائحة كورونا ، مركز الرافدين للحوار:العراق 2021 ، ص51.

12- وزارة التخطيط اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ،التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021 العراق والعودة الى المسار التنموي ، مصدر سابق ، ص10

13- عبد الرزاق الساعدي، مرام حداد ، تحديات القطاع الصحي العراقي في مواجهة كوفيد- 19، موجز قضايا اعدا اطباء من اجل حقوق الانسان ، نيسان 2021، ص3.

14- منظمة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط ، العراق يتلقى الجرعة الثانية من لقاحات كوفيد 19 من خلال مرفق كوفاكس بتاريخ 12/ايار/2021 ،متوفر على الموقع http://www.emro.who.int/ar/2021-arabic/iraq-receives-second-delivery-of-covid-19-vaccines

15- منظمة اليونيسيف ، العراق يتلقى الدفعة الاولى من لقاح فايروس كورونا من خلال مرفق كوفاكس، بيان صحفي بتاريخ 2021/3/25 ، متوفر على الموقع التالي : https://www.unicef.org/iraq/ar/ in 25 /l3 l2021.

16- سمية زاهر، كورونا يضرب مجددا ..هل عادت معركتنا مع الوباء الى نقطة الصفر ؟ ، تقرير مترجم عن The Atlantic، بتاريخ 2022/7/23 ، متوفر على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/science .

17- جمهورية العراق ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، بتاريخ 13 /4 / 2021 ، متوفر على الموقع التالي : http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=11229

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

18- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي عام2020 ، ص5.
19- البنك المركزي العراقي ، بيان صادر عن البنك المركزي العراقي حول تعديل سعر الصرف، في 19 كانون الاول2020 .
20- باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق بين التحديات والفرص ، مؤسسة فريدريش ،ايبرت ، عمان، 2020، ص15.
21- مصطفى غالب مخيف ، خطة إستراتيجية لـ «المركزي العراقي» للأعوام 2021 – 2023 لدعم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد464، كانون الثاني 2022.

22- البنك المركزي العراقي ، سعر صرف الدولار مستقر ولا توجد نوايا لتغييره ، بتاريخ 20 شباط 2022

23- الحرة ، رفع قيمة الدينار هل يتراجع العراق عن قرار خفض قيمة عملته المحلية؟ ، بتاريخ 2022/2/18 ، متوفر على الموقع التالي:
https://www.alhurra.com/iraq/18/2/2022

24- البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرارالنقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020.

25- البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرارالنقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2021.

26- مصطفى محمد ابراهيم ، العلاقة المتبادلة بين التضخم المحتمل والاحتياطيات الاجنبية وسعر الصرف في ظل السياسة النقدية غير التقليدية للمدة (2014-2020)، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة كلية /الادارة والاقتصاد، 2021، ص86.
27- عبد المهدي رحيم حمزة، التيسير الكمي وكيفية انتقاله للاقتصاد الوطني ، كلية المستقبل الجامعة ، بتاريخ 2021/3/17 ، متوفر على الموقع التالي :
https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=7&newid=5151
28- مصطفى محمد ابراهيم ، العلاقة المتبادلة بين التضخم المحتمل والاحتياطيات الاجنبية وسعر الصرف في ظل السياسة النقدية غير التقليدية للمدة (2014-2020)، مصدر سابق ، ص86.
29- البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرارالنقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2021 ، ص 100
30- البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي عام 2020 ، ص21- 22.
31- مصطفى غالب مخيف ، خطة إستراتيجية لـ «المركزي العراقي» للأعوام 2021 – 2023 لدعم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد464، كانون الثاني 2022 ، ص10.
32- البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي ، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، 2020 ، ص 16.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

33- حسن لطيف كاظم واخرن ، البنك المركزي العراقي (الادوار..المهمات..خيارات المستقبل) ، مركز الرافدين للحوار2021، ص 48.

34- البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي ، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام،2020 ،مصدر سابق ، ص17

35- الامانة العامة لمجلس الوزراء تناقش آلية مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع، بتاريخ 22 تشرين الثاني،2020 ، متوفر على الموقع التالي :
http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?id=9856&lang=A

36- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ،ص1

37- حسن لطيف كاظم الزبيدي واخرون ، البنك المركزي العراقي (الادوار..المهمات..خيارات المستقبل)، النجف، 2021 ، ص 64.

38- وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021: العراق والعودة الى المسار التنموي، مصدر سابق ، ص 25.

39- حسن لطيف واخرون، سيناريوهات كورونا في العراق (الانتشار- اللقاح- انهاء الاغلاق)، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف،2021 ص 13 .

40- حسن لطيف كاظم ، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق ، المركزي العربي للابحاث ودراسة الساسات ، 11 تشرين الاول 2020 ، قطر ، ص 13